**مفهوم الشبكة:** وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة، وهذه الجماعة تتغير من قضية الى أخرى في مجال السياسات العامة، كما تتغير من وقت لأخر، ويشير هذا المفهوم كذلك الى وجود أكثر من نمط اتصالي، كما يشير الى وجود صور مختلفة من التشابكات والتفاعلات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات.

**وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم ومحاولة تقديمه كوحدة جديدة لتحليل السياسات العامة، إلا ان المفهوم مازال يشوبه بعض الغموض ويتضح ذلك مما يلي:**

- عدم وضوح طرق التمييز بين هذه الشبكات، والمؤسسات أو المنظمات غير الرسمية الأخرى.

- عدم وضوح أساليب وطرق التأثير التي تمارسها هذه الشبكات في السياسات العامة، الأمر الذي جعل حقيقة الدور الذي تلعبه في السياسات العامة موضع الجدل.

- محدودية المعلومات حول كيفية نشأة هذه الشبكات وهياكلها المختلفة وكيفية تغيرها من قضية إلى أخرى.

- الجمود الذي أضفاه التعامل مع الشبكات على تحليل عملية صنع السياسة العامة.

**التحليل الشبكي:[[1]](#footnote-2)**

* فوائد استخدام التحليل الشبكي لعملية صنع السياسات: الدولة ليست وحيدة **ولكن الأهم** الدولة **طرف** من أطراف صنع السياسات
* تحليل الأطراف ومصالحهم يتجاوز تحليل محتوى السياسات، انطلاقاً من الوثائق الرسمية أو المناقشات البرلمانية المتاحة للجمهور
* استقرار ومؤقتية الشبكات تسمح لنا بتوصيف طبيعة عملية صنع السياسات في سياق وطني أو محلي ما، كلما كانت مستقرة وتميل إلى الثبات عبر الزمن، كلما كان ممكن لنا توصيفها بأنها شبكة جماعة السياسات ***Policy Community***
* كلما اتسمت الشبكة بالتذبذب والاتساع والتنوع وتبدل الأطراف اقتربنا من مفهوم شبكة القضايا ***Issue Network***

**خصائص جماعة السياسات**

* ثبات الشبكة من حيث الأطراف الحكومية والغير حكومية (جماعات مصالح، خبراء، نقابيين)
* درجة الترابط معيار اخر المثلث الحديدي، الكوربوراتية، المحسوبية أوالإستزلام سمات لا تتبدل بين يوم وليلة
* قطاعية الشبكة هنا تتسم بالثبات النسبي المبني على الخبرة، الشرعية أو القدرة على التحكم في الموارد.

**خصائص شبكة القضايا**

* أكثر مرونة من حيث الأطراف المشاركة ( حركات اجتماعية، سكان، روابط محلية أو قطاعية)
* عدد ونوع المشاركين في الشبكة في تبدل مستمر
* الاعتماد المتبادل أكثر هشاشة
* من الصعب تحديد الطرف المهيمن بشكل بنيوي أو طويل المدى

**مجالات استخدام التحليل الشبكي لصنع السياسات العامة**

**توصيف الشبكات لفهم عمليات صنع السياسات**

* تعيين الأطراف الرئيسية وراء كل سياسة ومدى تركز السلطة في أيديهم؟
* تحديد الأوزان النسبية لموارد القوة فيما بينهم في سوق السياسة بشكل أعم؟
* تعيين مؤسسات الوساطة والتفاوض لأطراف الشبكة؟ *political economy perspective*
* علي مستوى ثان، قادم من الخبرة الأوربية، يسمح التحليل الشبكي بتوصيف أشكال الاعتماد المتبادل بين أطراف الشبكة من الحكوميين ومن المنظمات غير الحكومية، أو ما يسمى بتحليل العلاقات فيما بين التنظيمات *inter-organizational analysis*
* يسمح التوصيف برصد أنماط سائدة في صنع السياسات patterns كما يمكننا من رسم خرائط ديناميكية للعلاقات بين المؤسسات الرسمية والتشريعية والمدنية والمهنية

**الإضافات النظرية لمدخل التحليل الشبكي: تطوير إطارين نظريين لكيفية صنع السياسات وتطوير مفهومين للواقع المعولم**

* **أولاً : الأطر النظرية**
* تبعية للقوى ***Power Dependency***
* الخيار الرشيد ***Rational Choice***
* **ثانياً: المفاهيم الجديدة**
* شبكة تحالفات الدعوية، ***Advocacy Coalition Network***
* شبكات السياسات العامة المعولمة ***Global Public Policy Network GPPN***

**مفهوم التبعية للقوى *Power Dependency***

* تفكيك الشبكات من حيث احتياجها للموارد وتحديد نوعية الموارد المرغوبة
* للوصول الموارد لابد من المقايضة بين الموارد المتاحة والموارد النادرة من كل طرف
* هذه المقايضة هي لب آلية عمل الشبكة
* تتنوع الموارد بين تشريعية/ دستورية، تنظيمية، مالية، سياسية معلوماتية.
* مخرجات أي سياسة عامة هي نتاج للمقايضة والتغيير في أي سياسة هو نتاج لتغير في نمط المقايضة Rhodes 1997

**مفهوم الاختيار الرشيد**

* مد الخيار الفردي للخيارات الجماعية
* افترض أن الفرد أناني، يحاول تعظيم مكاسبه الفردية، رشيد يضع قواعد للمفاضلة، رشيد على دراية بتكلفة البدائل المختلفة
* أطراف السياسة العامة ككائنات إقتصادية *Homo oeconomicus*
* صنع السياسة العامة يصبح سوق للسلع العامة ويخضع للعرض والطلب وفقاً للمصالح الفردية
* يمكن للمصالح الفردية أن تكون غير مادية: شرعية، أعادة انتخاب، كسر شرعية مضادة
* لذا لا تحول أنانية الفاعل الرشيد من الاشتراك في خلق تحالفات توزيعية أحيانًا *Distributive Coalitions*

**شبكة التحالفات الدعوية: *Advocacy Coalition Network***

* تسمح بفهم ظواهر بدأت في التسعينات من القرن العشرين تتجاوز مفهومي جماعات الضغط وجماعات المصالح
* تسمح برصد تحالفات للتأثير على السياسات العامة عبر اللجوء للجمهور والرأي العام وليس عبر إبرام الاتفاقيات مع الأجهزة الحكومية *Issue Network*
* ترسم لنا خريطة طريق لفهم ظهور أطراف جديدة مؤثرة في صنع السياسات خارج الشبكات المعتادة المفترضة من التحليل الشبكي
* ترتبط ظرفياً بحد أدنى من الديموقراطية وقبول المبدأ التعددي في الحوكمة

**تحالفات السياسات العامة المعولمة GPPN**

* ظهور أطراف دولية رسمية interstate و تنظيمية عابرة للحدود القومية
* اضطلاع هذه الأطراف بدفع نماذج سياسات عامة متوافقة مع متطلبات العولمة والنيو لبرالية
* نشرها لمبادئ ومعايير جديدة يتم تصنيف أداء أجهزة الدول وفقاً لها: الحوكمة، التكيف الهيكلي أو التقشف، مناصرة مشاركة المرأة، استهداف الفقر
* ادماج أطراف ما بعد وطنية في عمليات رصد أليات تكون الشبكات المتعاونة أو المتصارعة في صنع سياسات وطنية بعينها .

**نماذج صنع السياسة العامة:**

- نموذج متعدد التيارات

- نموذج المؤسساتية المرتكزة على الفاعلين.

- نموذج المرجعية

- نموذج الاطار الائتلافي الدفاعي.

1. - دينا الخواجة، الدورة الاولى لبرنامج تدريب السياسات العامة، مباردة الاصلاح العربي، [↑](#footnote-ref-2)